

المياومون يُصدّون تحركهم ومجلس الخدمة يعلن تأجيل المباراة



صدّع المياومون في مؤسسة كهرياء لبنان تحركهم الاحتجاجي على عدم تثبيتهم في المؤسسة، وفضلوا صباح أمس الطريق العام أمام المقرّ الرئيسي للمؤسسة. منطقة الظهر إلى مقرّ مجلس الخدمة المدنية في محلة فردان حيث التقى وفد من المعتمدين رئيسية المجلس فاطمة عويدات الصايغ، وأعلن الوفد بعد اللقاء، أنّ «المجلس كان متعاطفاً مع قضيتنا، وقرّر تأجيل المباريات المقررة السبت، إلى أجل غير مُسمّى إلى حين تهدئة الأجواء».

وكان عدد من المياومين قدم صباح أمس من مختلف المناطق وتجمّعوا في المؤسسة، وسط إجراءات أمنية مشدّدة، واعتدوا على سيارات الإطفاء التي حاولت فتح الطريق. وعمل المعتمدون على فتح الأوتوستراد في مقابل المؤسسة جزئياً، فيما بقوا يفتشون الطريق في ظل انتشار أمّني كثيف، ثم أعادوا فتح الأوتوستراد في الاتجاهين وعادت حركة السير إلى طبيعتها، بعدما تسبّب القطع بزحمة سير خائقة دفعت بعدد من المحتجين داخل سياراتهم، إلى مناشدة المسؤولين الأمنيين بضرورة فتح الطريق لوجود حالات طارئة، تزامناً مع محاولة وحدة من «مكافحة الشغب» في قوى الأمن الداخلي إنجاز هذه المهمة، إذ امتدّت زحمة السير من المحلة، وصولاً إلى نهر الكلب. وتخلل الاعتصام إشكال بين القوى الأمنية والمياومين بسبب إقفال الطريق، في خلال عملية التفاوض لفتح الأوتوستراد، وأفيد عن تسجيل حالة إغماء أحد المياومين في خلال التداغم مع القوى الأمنية.

وكانت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، أفادت أنّ عناصرها حاولوا منذ العاشرة والنصف من قبل ظهر أمس «بالوسائل السلمية فتح الطريق أمام المواطنين العائنين على أوتوستراد شارل حلو»، وأعلنت أنّها «لن تدخّر وسيلة لفتح الطريق

«التنسيق» تستعد لدرس خطوات تصعيدية؛

اجتماع لجنة المؤشر ذر للرماد في العيون

عقدت هيئة التنسيق النقابية اجتماعها الدوري في مقر نقابة المعلمين في لبنان، ناقشت خلاله، بحسب بيان، «عجز الطليقة السياسية الحاكمة عن إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية التي يعانيها المواطن وفي مقدمها سلسلة الرتب والرواتب، وامتناع وزير العمل عن دعوة الهيئة للمشاركة في اجتماع لجنة المؤشر، وتأخر وزارة الداخلية بدفع مستحقات المعلمين والموظفين الذين سهروا على إنجاح الانتخابات البلدية والإختبارية». وجاء في البيان: «مرة جديدة يصاب المواطن اللبناني بالخيبة جراء فشل السياسة الحاكمة إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والحياتية التي يعيشها المواطن. إنّ سبب الفشل الحقيقي يتمثل بأنهمك غالبية أطراف هذه الطليقة بكيفية إعادة إنتاجها لتبقى مسيطرة على مقدرات البلاد وتوظفيها لمصلحتها القوية والشخصية والتي كان من نتيجتها تحويل لبنان إلى دولة فاشلة وتراكم الديون العامة وزيادة الازدحام الشخصية لغالبية أطراف هذه الطليقة». وطلبت الهيئة قواعدها «أمام تجاهل الإرادة الشعبية تجاهها تاماً بالاستعداد منذ الآن لدرس الخطوات

التصعيدية التي لا بد منها خلال الأسابيع القليلة القادمة». وأشارت إلى أنّ «ما جرى بالأسف في وزارة العمل تحت مسمى اجتماع لجنة المؤشر، أظهر بوضوح أنّ الحكومة بشخص وزير العمل الأستاذ سجحان قزّي والهيئات الاقتصادية هي طرف واحد لا طرفان، كما أظهر والأسف استمرار انخفاض سقف صوت الاتحاد العمالي العام أمام الهيئات الاقتصادية».

واعتبرت أنّ «عدم توجيه الدعوة لمشاركة هيئة التنسيق في اجتماع لجنة المؤشر مع علمهم أنّها تمثل ستين ألف معلم من التعليم الخاص وجميع العاملين والمتقاعدن في القطاع العام من مدنيين وعسكريين، يؤكد أنّ الهدف من الاجتماع ليس أكثر من ذر للرماد في العيون».

وأضاف البيان: «إنّ تذرع «عدم توجيه الدعوة إلى الهيئة في اجتماعات اللجنة أيام وزراء العمل السابقين كذلك الدعوة لهيئة التنسيق في غير محله لأنه سبق أنّ شاركت الهيئة في اجتماعات اللجنة أيام وزراء العمل السابقين كذلك سبق لشخصه الكريم أنّ وجه الدعوة إلى الهيئة سابقاً، كما تجدر الإشارة إلى أنّ الرئيس نجيب ميقاتي أعلن أنّ مرسوم تعديل لجنة المؤشر في طريقه إلى الإصدار لكن

البناء

ما بعد البتّ بمصير عقود الشركات

وذلك لتعيين مصير المياومين». وحذرت «اللجنة شركات مقدمي الخدمات من مغفّة صرف العمال المياومين والجبابة في حال تمّ قسرا تجديد العقود بتاريخ 2016/8/28 مع مؤسسة كهرياء لبنان، كما نسال إدارة المؤسسة عن مصيرنا في حال عدم تجديد العقود، علماً أنّنا من المطالبين بعدم التجديد للشركات لما فيه مصلحة المؤسسة والمياومين الذين أمضوا الجزء الأكبر من أعمارهم في خدمة هذه المؤسسة وهم من أصحاب الخبرة، وأضيعن هذه الخبرات والإمكانات في تصرّف المؤسسة، كما أنّ عدم التجديد لهذه الشركات التي اثبتت فشلها طيلة فترة المشروع بشهادة الخبراء المعنيين في مجال الكهرباء، يفسح في المجال بتوسيع الملاك داخل المؤسسة، تلقائياً ويحل المشكلة المزمنة».

ولفت إلى أنّ اللجنة «تدعم الحالة الإعتراضية في جميع الدوائر، ولا سيما البقاع وهي تحذر شركة KVA

من التعامل بكبدية مع المياومين ونطالبها بدفع رواتبهم فوراً، من هنا تجد اللجنة نفسها كما جرت العادة، مسؤولة عن متابعة هذا الملف حتى الوصول إلى المبررات المرجوة أي تحويل المياومين والجبابة إلى ملاك المؤسسة. وستبقى اللجنة اجتماعاتها مفتوحة».

وكان وفد من المياومين التقى رئيسة مجلس الخدمة المدنية فاطمة عويدات.

وقال المياوم علي الحاج يوسف: «اعتصامنا قائم، والإضراب المفتوح الذي أعلنه في كل دوائر لبنان

رسمياً، ما زال مستمر».

أضاف: «اليوم، حققنا الخطوة الأولى وهي تأجيل المباريات، والخطوة الثانية هي الحل الجذري لكي يرضى جميع المياومين والاعتصام مستمر في صالة الزبائن 1/4 و 2/4 في ملاك المؤسسة في أسرع وقت ممكن»، لافتاً إلى أنّ لجنة المياومين ترى «أنّ توقيت إجراء امتحانات الفئة 1/5 بالتزامن مع قرب انتهاء عقود مقدمي الخدمات لا يصبّ في مصلحة المياومين، لذلك نرى ضرورة تأجيل الامتحانات إلى

أكد وزير الصحة وائل أبو فاعور

أن لا أزمة مالية في المستشفيات الحكومية «بل إنّ هناك مالا على الطريق لم تتسلمه المستشفيات

بعد، وهناك مال يتم إعداده من وزارة

الصحة أو من وزارة المال».

وعقد أبو فاعور مؤتمراً صحافياً أمس، عقب لقائه مجلس إدارة المستشفيات الحكومية، تناول فيه أوضاع هذه المستشفيات، خصوصاً في ضوء ما يخار من ضجة حول تعثر المستشفيات الحكومية وعدم

نجاحها، وأنها في أزمة.

وبالنسبة إلى ما يُثار عن حصول تأخير في دفع الرواتب، أوضح أنّ «هناك روتينا إدارياً يأخذ بعض الوقت ولا أزمة مالية، بل إنّ هناك مالا على الطريق لم تتسلمه المستشفيات بعد، وهناك مال يتم إعداده من وزارة الصحة او من وزارة المال».

ولفت إلى أنّ «المستشفيات الحكومية التي فيها تأخير في دفع الرواتب هي التالية:

مستشفى قرطبا الحكومي لديه

تأخير ستة أشهر يبلغ إجمالي قدره 90 مليون ليرة لبنانية، إلا أنّ لديه في المقابل مساهمة بـ150 مليون ليرة، ما يعني أن لا أزمة لدى المستشفى، علماً أنّ المشكلة هنا أن الدولة لا تزال تتعامل مع مستشفى قرطبا ولا تدري ما تريد منه. وإلى الآن لم تستطع الدولة تطوير المستشفى كما يجب، ويحمل المدير أحياناً الأعباء المالية على عنقه الخاصة».

وأضاف: «مستشفى سير الضنية

لهذه متأخرات أربعة أشهر قديمة وفواتير الأشهر الستة الماضية، إلا أنّ الأزمة أن تعود قائمة عندما يقبض مساهمته، وقدرها 400 مليون ليرة».

متأخرات مستشفى إهدن لمدة ستة أشهر هي بمقدار 180 مليون ليرة،

ومساهمة تغطيها إذ إنها تبلغ 300

أطلق مهرجانات قرطبا مطالباً بتمديد العطلة الصيفية

فرعون يبحث مع حكيم

شكاوى المستهلكين حول ارتفاع الأسعار

تشيرين الأول هي مئة في المئة، وهذا يعني أنّ هناك طلباً لسياحة المناطق والسياحة الريفية. وسيكون موضوع تمديد العطلة الصيفية لأسبوع على طاولة مجلس الوزراء خصوصا أنّ الجميع يطلب ذلك، وستبحث مع وزير التربية في إمكان تحقيق هذا الطلب وتلبيته».

وختم: «هناك مشاكل في الموسم الزراعي خصوصاً موسم التفاح، ذلك تتمنى مع هذه الحركة أن نتكل على الموسم الزراعي، لأنّ الحركة ليست مهرجانات بل إنها تلقي الضوء على المنطقة ومميزاتها وعلى طاقاتها وغرضها وأعتقد أنّ في قرطبا وحتى العاقورة وإلى ريف جبيل الذي كان يعتبر سابقاً منطقة فقيرة أصبحت اليوم منطقة غنية بامتياز نظراً إلى ما تضم من فروات، ولذلك لدينا مشروع لكل المنطقة وريف البترون لتوفير الخارطة السياحية مع معالم دينية والحفاظ على البيئة».

من جهة أخرى، اجتمع فرعون إلى وزير الاقتصاد المستقل آلان حكيم، في حضور المدير العام للاقتصاد والتجارة عليا عباس، حيث تمت مناقشة بعض الشكاوى الواردة من بعض المستهلكين حول ارتفاع الأسعار في قرطبا وحتى الأماكن، لا سيما في مطاعم ومقاهي المطار والمسابع، وتمّ الاتفاق على دراسة إمكانية إلزام المؤسسات باستحداث ماكينات آلية لتأمين السلع الأساسية للمستهلكين، لا سيما المياه والمشروبات غير الרוحية.

كما استقبل فرعون وفداً من الجامعة الثقافية في العالم برئاسة رئيس الجامعة الياس كساب، واستقبل فرعون النائب كاظم الخير.

أبو فاعور: لا أزمة في المستشفيات الحكومية

نحن نسير بحسب الخطة المرسومة، وهناك قصص نجاح تروى في مستشفيات بيروت وصيدا ورحلة وطرابلس وضهر الباشق والشحار الغربي والكرنتينا وبعيدا وسيلين».
وأكد أبو فاعور «المضي قدماً بالخطة المرسومة»، معلناً أنه «سيتم في الموازنة الجديدة تعزيز أسقف مساهمات المستشفيات الحكومية»، وأنّ «العمل جار على تعزيز الاستثمارات في هذه المستشفيات لناحية تطوير معداتها».

وأعلن عن افتتاح 100 سرير جديد في هذه المستشفيات الحكومية، مؤكدا أنّ «هذه المستشفيات بخير، بعكس ما يحاول البعض إثباته». ووصف ما تحقق من تقدم في مستشفى بيروت الحكومي «بالإنجاز القياسي»، مشيراً إلى أنّ «المطالبات تبقى موجودة والعمل النقابي مقبول، إلا أنه من غير القبول إقفال أبواب المستشفيات لأسباب غير منطقية، مما يؤدي إلى تعطيل العمل في المستشفيات وتشويه صورتها».

وأكد وفاقه إلى «جانب المطالب المحقّة، أملا التوصل إلى حل قريب مع وزارة المال في ما يتعلق بتوطين الرواتب لمنع تأخيرها، علماً أنّ المالية مقتنعة بالمبدأ ومفمة درس لبعض التقاصيل». وردا على سؤال حول مستحقات المستشفيات الخاصة، قال: «إنّ حقوق هذه المستشفيات ليست مع وزارة الصحة التي حوتل الأموال، بل مع الجيش وقوى الأمن الداخلي. وثمة عقود مع الضمان فلا علم بشأنها، لأنّ الداخل إلى الضمان مفقود والخارج مولود، وحتى الآن لا علم لي بما قرّر الضمان في موضوع الدواء، فهناك الكثير من الجبجعة ولا طحين».

سلامة يتوقع اختيار المؤسسات المولجة بإنشاء

وتشغيل منصّة التداول الإلكترونية قبل نهاية العام

كي يستثمروا في الشركات المدرجة عليها وذلك نظراً إلى مستلزمات الإصحاح والشفافية ونشر المعلومات بشكل سريع، التي تتراقق مع عمل المنصّة الإلكترونية التي سيساهم نجاحها في تفعيل حركة الاقتصاد وزيادة معدلات النمو وخلق فرص عمل نحن في أمس الحاجة إليها»، موضحاً أنه «تم إرسال دفتر الشروط هذا بنسخته الأولى إلى جميع المعنيين في المصارف والمؤسسات التي لديهم لإيفائها بوجهات نظرهم وتحليلاتهم، لإفادة من خبرتهم بالأسواق اللبنانية، وسندعو هذه المؤسسات إلى اجتماع تشاوري حتى نجيب على أسئلة المشاركين حول دفتر الشروط ونناقش مع الاقتراحات كي تاتي ملائمة لحاجات السوق. وبعد أخذ ملاحظات السوق في الاعتبار، ستعود الهيئة بالنسخة النهائية لدفتر الشروط وتطلق رسمياً، على أمل أنّ يتمّ اختيار المؤسسة أو المؤسسات المولجة لإنشاء وتشغيل المنصّة قبل نهاية هذا العام، ثم البدء بالعمل بها أوائل العام المقبل».

ورشة عمل عن الإطار التشريعي لقطاع النفط والغاز

والشفافية والأحكام القانونية المتعلقة بمعايير الصحة والسلامة البيئية في لبنان مع الأخذ في الاعتبار تجربة النروج حول هذه المسائل.

وتحدث عن هذه المواضيع مساعدة المدير في وزارة البترول والطاقة النووية مات تغيراب، المستشار الاستراتيجي في هيئة السلامة البترولية النرويجية بول بانغ، الخبير القانوني في النفط والغاز والقضايا القانونية المتعلقة بالشركات فرود بيرنسن.

وأدار الحوار كل من الذهبي ومدير المشروع في مديرية البترول النرويجية غونار سجورغن.

وتحدثت رئيس هيئة إدارة قطاع البترول وسام الذهبي فاك «ضرورة التواصل بين الإعلام وقطاع البترول»، مشيراً إلى أنّ «هناك الكثير من المغالطات التقنية والفنية في المقالات الصحافية المتعلقة بالبترول»، داعياً «الصحافة إلى استقاء المعلومات من الهيئة، والمجتمع المدني إلى مواكبة هذا القطاع منذ انطلاقه، وأن تكون لديها المعلومات الأساسية في هذا الشأن».

بعد ذلك، كانت مداخلات «الحوكمة الرشيدة» عن العقود ومشاركة الدولة في الأنشطة البترولية وتشريعات قطاع البترول والأطر التعاقدية

نظمت هيئة «إدارة قطاع البترول»، بالتعاون مع مديريةية البترول النرويجية ومستشارين وخبراء قانونيين من وزارة البترول النرويجية - هيئة السلامة البترولية وورشة عمل حول «الإطار التشريعي لقطاع النفط والغاز» مخصصة للصحافيين ومنظمات المجتمع المدني في لبنان، هذا القطاع منذ انطلاقه، وأن تكون الحمر».

وتهدف ورشة العمل إلى «تعزيز المعرفة والمفاهيم المتعلقة بالإطار التشريعي الذي يحكم قطاعي النفط والغاز في لبنان، إضافة إلى الممارسات والتجارب في بلدان أخرى».